

عنوان البحث

تأثير تطوير الهياكل الإدارية على تحسين جودة اتخاذ القرار
دراسة ميدانية على مؤسسات القطاع الحكومي

إعداد الطالب/

زياد بن محمد الجعيد

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

المقدمة:

تُعد الهياكل الإدارية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات بمختلف أنواعها، سواء كانت في القطاع الحكومي أو الخاص، إذ تمثل الأداة التنظيمية التي يتم من خلالها توزيع السلطات وتحديد المسؤوليات وتنظيم العلاقات

الرسمية وغير الرسمية بين الأفراد والوحدات داخل المؤسسة. فالهيكل الإداري لا يقتصر على كونه شكلاً تنظيمياً يُعبّر عن التقسيمات الإدارية فحسب، بل يُعد إطاراً استراتيجياً يُترجم الرؤية المؤسسية إلى واقع عملي عبر إجراءات وأنشطة ملموسة. ومن خلاله تُدار الموارد البشرية والمادية، وتُضبط العمليات الإدارية، وتُبنى سبل التنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات، وهو ما يجعل من تصميم الهيكل عاملاً حاسماً في تحقيق الكفاءة التشغيلية والفعالية المؤسسية، ومحددًا رئيسيًا لمدى جودة اتخاذ القرارات وسرعة تنفيذها.

في السياق الحكومي، تزداد أهمية الهياكل الإدارية نظرًا لطبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسات العامة في تحقيق المصلحة العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع. فالهيكل الحكومية كثيرًا ما تتسم بالجمود والمركزية والتسلسل الهرمي الحاد، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى بطء في اتخاذ القرارات وضعف في الاستجابة للمتغيرات. وترتبط هذه السمات بالموثوق البيروقراطي الذي يُعلي من الإجراءات على حساب النتائج، ويُرکز على الالتزام بالقوانين دون مرونة في التفسير أو التطبيق. هذا الواقع الهيكلي يُعيق تدفق المعلومات بين المستويات المختلفة، ويُعطل عملية التفاعل الأفقي والرأسي داخل المؤسسة، ويُحدّ من قدرة الوحدات الإدارية على التفكير الجماعي أو اتخاذ قرارات مستقلة وفعالة في الوقت المناسب. (تكاري 2020)

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح من الضروري إعادة النظر في بنية الهياكل الإدارية السائدة وتطويرها بما يتوافق مع معطيات المرحلة، وعلى رأسها التحول الرقمي، وتعقيد البيئة الخارجية، وارتفاع توقعات المواطنين من حيث جودة الخدمات وسرعة الإنجاز. فالتطوير الهيكلي لم يعد خيارًا تنظيميًا بحثًا، بل تحول إلى مطلب إستراتيجي تفرضه الحاجة إلى مؤسسات أكثر قدرة على التكيف والتجديد. وهذا يتطلب إحداث تغييرات جوهرية تشمل تفويض السلطات، واعتماد اللامركزية، وتبسيط الإجراءات، وإعادة هيكلة الوحدات التنظيمية بما يحقق تكامل الوظائف ويُعزز الكفاءة، إلى جانب إحداث تحول في الثقافة المؤسسية نحو مزيد من التعاون والابتكار والتعلم المستمر.

تؤثر الهياكل الإدارية تأثيرًا مباشرًا وعميقًا في عملية اتخاذ القرار، إذ تُحدد من خلالها مستويات صنع القرار، والمسؤوليات المفوضة، وآليات الاتصال،

ومسارات عرض المعلومات وتحليلها. وكلما كان الهيكل مرئياً ويُتيح انسيابية في تبادل المعرفة، ويُحفز التفاعل بين مختلف المستويات التنظيمية، كلما زادت احتمالية التوصل إلى قرارات رشيدة قائمة على مشاركة واسعة ومعرفة دقيقة بالسياقات. أما في المؤسسات التي تتسم هياكلها بالمركزية والجمود، فإن القرارات كثيراً ما تُتخذ في المستويات العليا دون الرجوع إلى أصحاب الخبرة أو مراعاة لخصوصية الواقع التنفيذي، وهو ما يؤدي إلى ضعف في ملائمة القرارات وانخفاض في جودتها وتكرار حالات الفشل في التنفيذ. (عبد العاطي 2022)

يُعد اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، وهو عملية معقدة تدمج بين التحليل المنطقي، والتقييم الفني، والاعتبارات الاجتماعية والقانونية والتنظيمية. وكل قرار إداري هو محصلة لتفاعل عوامل متعددة تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ولا يمكن عزله عن الإطار التنظيمي الذي يُحتضنه. فالهيكل غير الفعالة تُضعف من عملية جمع البيانات وتحليلها، وتؤدي إلى التداخل في الصلاحيات أو غموض في تحديد المسؤوليات، وهو ما ينعكس سلباً على فعالية القرار. في المقابل، تُمكن الهياكل المتطورة المؤسسات من بناء مسارات واضحة لصنع القرار، تُسهم في إشراك المعنيين، وتعزز من فرص الرقابة اللاحقة، وتُوفر بيئة تشجع على التفكير النقدي والمساءلة الإدارية.

وتؤكد الأدبيات الإدارية الحديثة على أهمية الربط بين تطوير الهياكل التنظيمية وتحسين جودة اتخاذ القرار. وقد قدمت بعض الدراسات، مثل دراسة (Gachet and Patrick 2012)، نماذج تحليلية تشير إلى أن المؤسسات تحتاج إلى تبني هياكل هجينة مرنة، قادرة على التنقل بين الصرامة التنظيمية في بعض السياقات والانفتاح الأدھوقراطي في أخرى، تبعاً لطبيعة المواقف ومتطلبات القرار. ومن خلال هذا النموذج المتعدد المستويات، يُمكن للمؤسسات أن تُكَيِّف عمليات اتخاذ القرار وفقاً للتغيرات البيئية والتقنية، دون أن تُفرض في الضبط المؤسسي أو تفقد السيطرة على العمليات الجوهرية. (الزهراني 2023)

يأتي العامل البشري في قلب هذا التطوير، حيث لا يمكن الحديث عن هياكل إدارية فعالة دون وجود كفاءات بشرية قادرة على فهم الأدوار واتخاذ قرارات ضمن صلاحيات واضحة. ويشمل تطوير الهيكل الإداري أيضاً توفير بيئة تنظيمية تُشجع على تمكين الموظفين، وتُوفر لهم التدريب المستمر، وتُعزز من ثقافة المساءلة

والإبداع. فالموظف الذي يعمل ضمن هيكل تنظيمي واضح ومرن، ويشعر بالثقة والدعم، يكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مناسبة، وأكثر استعدادًا لتحمل مسؤولية قراراته، مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الأداء العام للمؤسسة.

كما فرضت التطورات الرقمية المعاصرة تحديات جديدة أمام الهياكل التقليدية، وأصبح من الضروري تصميم هياكل تنظيمية قابلة للتفاعل مع نظم المعلومات الحديثة، وتسهم في الاستفادة المثلى من البيانات وتحليلها لدعم اتخاذ القرار. وهذا يتطلب إعادة هندسة العمليات، وتحسين البنية التحتية المعلوماتية، وبناء وحدات متخصصة في التحليل واتخاذ القرار، تدمج بين الجانب التقني والبشري، وتوفر قرارات قائمة على المعرفة والدقة وسرعة الاستجابة. (عبد السلام 2023)

وعليه، فإن العلاقة بين تطوير الهياكل الإدارية وجودة اتخاذ القرار هي علاقة تكاملية وتبادلية، فلا يمكن تصور اتخاذ قرار رشيد ومستدام في ظل هيكل جامد يفتقر للوضوح أو الانسيابية أو المشاركة. كما أن تطوير الهيكل دون توجيه هذا التطوير نحو تحسين عملية اتخاذ القرار يظل مجهودًا شكليًا لا يحقق أهدافه المرجوة. ومن ثم، فإن النظرة الحديثة إلى التنظيم الإداري تؤكد أن أي تطوير بنيوي يجب أن يُقاس بمدى أثره على تحسين قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات فعالة وذات أثر ملموس.

لذا يعتبر موضوع تطوير الهياكل الإدارية مدخلًا رئيسًا لتحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية، كما تُعد أحد المتغيرات الحاسمة في تحسين عملية اتخاذ القرار، لما توفره من وضوح في المهام، وتدفق في المعلومات، وتحفيز للمشاركة، وتقوية للرقابة، وتعزيز للشفافية. وإن المؤسسات التي تسعى إلى التميز في أدائها وخدمة جمهورها بفعالية، لا بد أن تتطرق من مراجعة شاملة لبنائها التنظيمية، وتعيد تصميم هياكلها الإدارية بما يتناسب مع التغيرات البيئية والمتطلبات الوطنية. (محمود 2024)

مشكلة الدراسة:

تمثل قدرة المؤسسات الحكومية على اتخاذ قرارات فعالة ومحكمة ركيزة جوهرية لنجاح السياسات العامة وتنفيذ البرامج التنموية وخدمة المواطنين بكفاءة وعدالة. إذ إن القرار الحكومي يمتد أثره إلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية

كافة، ما يجعل جودة عملية اتخاذ القرار ذات انعكاسات مباشرة في رضا المستفيدين ومستوى الثقة الشعبية في الأجهزة الرسمية. غير أن الواقع العملي يكشف عن تحديات مزمنة تعوق هذه القدرة، منها بطء سير الإجراءات، وتشتت مراكز المسؤولية، وتضارب الصلاحيات، ما يؤدي إلى ضبابية الأدوار وازدواجية الجهود ويُقلل من فعالية القرارات ويُعطل إنفاذها في التوقيت المناسب.

يعود جانب كبير من هذه التحديات إلى طبيعة الهياكل الإدارية القائمة، التي نشأت تاريخياً في سياق بيروقراطي يغلب المركزية وشكليات الانضباط على المرونة وديناميكية التغيير. فهذه الهياكل التقليدية غالباً ما تتسم بطول السلسلة الإدارية وتعدد مستويات الاعتماد، ما يطيل دورة القرار ويزيد من احتمالات فقدان المعلومات أو تشويشها عند انتقالها من مستوى إلى آخر. ومع تزايد تعقيد البيئة التنموية وتنوع حاجات المواطنين، لم تعد هذه الأنماط الهيكلية قادرة على استيعاب التحديات المتسارعة أو مواكبة الطموحات الوطنية المرتبطة برؤى التحول الاقتصادي والاجتماعي.

يتفاقم الأثر السلبي لجمود الهيكل الإداري في ظل التحول الرقمي واسع النطاق، حيث تذهب مجهودات تحديث الخدمات الإلكترونية هدراً إذا ظلّت الإجراءات محكومة بسلسلة موافقات طويلة وآليات اتصال متقطعة. فكثيراً ما تُظهر الأنظمة الإلكترونية الحكومية قدراً عالياً من الإمكانيات التقنية، لكن الهيكل الإداري التقليدي لا يُفسح المجال لاستثمارها بكفاءة، لأن القرارات الجوهرية لا تزال متمركزة في المستويات العليا، بينما تبقى الوحدات التنفيذية متقيدة بصلاحيات محدودة، فتتعطل سرعة الاستجابة وتضعف القدرة على الابتكار.

تتجلى هذه المعضلة كذلك في طبيعة العلاقات البينية داخل المؤسسات، حيث يقلّ التنسيق الأفقي بين الإدارات المعنية بالقرارات المشتركة، ويضعف مسار الرقابة الراجعة والمتابعة الميدانية، ما ينعكس في تكرار الأخطاء وتضارب التوجيهات. ومع تعاظم الأدوار الرقابية والإعلامية في المجتمع المعاصر، بات أي تعثر في القرار الحكومي موضع نقد فوري ومساءلة علنية، ما يستوجب بناء هياكل إدارية تتسم بالرشاقة والشفافية وتتيح الإفصاح عن مسارات القرار وأسانيده.

من ناحية أخرى، تشير التجارب الدولية إلى نجاح ملحوظ للمؤسسات الحكومية التي تبنت نماذج هيكلية أكثر مرونة ولا مركزية، إذ أدت هذه النماذج إلى ترسيخ مبادئ المسؤولية الفردية والجماعية، وتعزيز سرعة الإنجاز، وضبط آليات المتابعة والتقييم. يُضاف إلى ذلك أن التحول نحو الهياكل الشبكية أو الهجينة مكن تلك المؤسسات من دمج خبرات متعددة الاختصاصات في فرق عمل مؤقتة أو دائمة، ما رفع جودة التحليل وأسهم في قرارات أكثر استجابة للتحديات البيئية والاقتصادية.

مع ذلك، يظل تطبيق هذه النماذج في السياق المحلي محاطاً بعدد من التساؤلات المتعلقة بمواءمتها للبيئة التنظيمية المحلية، ومدى استعداد القيادات والكوادر لقبول التحول نحو توزيع أوسع للصلاحيات. فالتجارب المتاحة تُشير إلى تفاوت مستويات التطوير الإداري بين مؤسسة وأخرى، وافتقار كثير من المبادرات إلى إطار منهجي موحد لإعادة الهيكلة، الأمر الذي يجعل تقويم أثر الهيكل الجديد على جودة القرارات مسألة غامضة وغير قابلة للقياس الدقيق.

تكشف مراجعة الأدبيات المحلية عن فجوة واضحة في البحوث الميدانية التي تدرس العلاقة بين تطوير الهياكل الإدارية وجودة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية. إذ تميل غالبية الدراسات إلى تناول موضوع القرار من زاوية سلوكية أو نفسية، أو الاكتفاء بطرح نظري حول الهيكل التنظيمي دون ربطه بنتائج عملية ملموسة. ويُضعف هذا القصور من فاعلية التوصيات الإصلاحية، ويحد من قدرة صانعي السياسات على تبني إجراءات مبنية على أدلة، في ظل غياب نماذج كمية أو نوعية توضح مسارات التأثير.

انطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الملحة إلى إجراء دراسة ميدانية تُعالج هذه الفجوة البحثية عبر تحليل علمي معمق يستند إلى بيانات واقعية من المؤسسات الحكومية، ويركز على ربط متغيري تطوير الهيكل الإداري وجودة اتخاذ القرار في ضوء مؤشرات موضوعية قابلة للقياس. تستهدف هذه الدراسة استكشاف أبعاد التطوير البنيوي الأكثر تأثيراً في عملية اتخاذ القرار، ومعرفة ما إذا كانت المبادرات الحالية لإعادة الهيكلة تُحقق الغرض المرجو في تحسين السياسة التنفيذية ورفع مستوى رضا المستفيدين.

تتبلور إشكالية الدراسة الحالية إذن في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى يُسهم تطوير الهياكل الإدارية في تحسين جودة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية؟ وينضوي تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية تتعلق بتحديد أهم أبعاد التطوير الهيكلي اللازمة، ومعرفة طبيعة العقوبات التي تحول دون ترسيخ آليات اتخاذ القرار الرشيد، واستكشاف مستويات الفروق بين الإدارات المختلفة في تبني مبادئ اللامركزية والتفويض والتواصل الأفقي.

لذا تتجه هذه الدراسة عبر معالجتها لهذه الإشكالية، إلى تقديم نموذج تفسيري يربط بين بنية الهيكل الإداري وكفاءة القرار الحكومي، وإلى صياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق تعين صانعي السياسات على بناء هياكل أكثر استجابة وشفافية ومرونة. كما تهدف إلى إثراء الأدبيات المحلية بدليل علمي حول أثر الهيكلة الحديثة في تحسين جودة القرار، بما يُسهم في تطوير الأداء المؤسسي العام ويواكب مسار التحول الوطني الشامل نحو حكومة فعالة ورشيقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين كما يلي:

أولاً.. الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من مساهمتها في إثراء الأدبيات الإدارية المرتبطة بموضوع العلاقة بين تطوير الهياكل الإدارية وجودة اتخاذ القرار في القطاع الحكومي، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى المزيد من التناول البحثي المتعمق، خاصة في السياق العربي والمحلي. إذ تسعى الدراسة إلى تقديم إطار نظري وتحليلي يربط بين مفاهيم التنظيم الإداري المعاصر ومحددات صنع القرار الرشيد، مما يُتيح للباحثين والأكاديميين مرجعية علمية يمكن البناء عليها في دراسات مستقبلية ذات طابع مقارنة أو تطبيقي. كما تسهم الدراسة في توسيع الفهم حول كيفية تفعيل الهياكل الإدارية لتكون بيئة حاضنة للقرارات الفعالة، بعيداً عن الأطر التقليدية الجامدة، مستندة في ذلك إلى تحليل ميداني مدعوم بأدلة واقعية.

ثانياً.. الأهمية العملية

أما من الناحية العملية، فتتجلى أهمية الدراسة في إمكانية استفادة صناع القرار والمديرين في القطاع الحكومي من نتائجها في تطوير البنى التنظيمية لمؤسساتهم بما يتلاءم مع متطلبات العمل الحديث، ويحسن من مستوى اتخاذ القرار على المستويات الإدارية المختلفة. كما يمكن أن توفر الدراسة مجموعة من التوصيات والإجراءات المقترحة التي تساعد في إعادة تصميم الهياكل الإدارية لتكون أكثر مرونة وكفاءة، وبالتالي تُمكن المؤسسات من رفع مستوى الأداء، وتسريع الإنجاز، وتعزيز المساءلة والشفافية. وتُعد هذه المساهمة ذات قيمة خاصة في ظل سعي العديد من الحكومات إلى تحديث أنظمتها الإدارية وتحقيق الكفاءة المؤسسية كجزء من برامج الإصلاح والتطوير الإداري.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطوير الهياكل الإدارية على تحسين جودة اتخاذ القرار في مؤسسات القطاع الحكومي، من خلال دراسة ميدانية تستند إلى معطيات واقعية بهدف تقديم تصور علمي يساهم في دعم مساعي التطوير الإداري وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي، وتتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على طبيعة الهياكل الإدارية الحالية في مؤسسات القطاع الحكومي ومدى ملاءمتها لطبيعة المهام والمسؤوليات المناطة بها.
2. تحليل أبعاد ومظاهر تطوير الهياكل الإدارية في المؤسسات الحكومية، مثل إعادة توزيع الصلاحيات، تقليص المركزية، وتحديث نظم الاتصال والتنسيق.
3. استكشاف محددات جودة اتخاذ القرار في بيئة العمل الحكومي، والعوامل المؤسسية والتنظيمية المؤثرة فيها.
4. قياس العلاقة بين تطوير الهيكل الإداري وجودة اتخاذ القرار من خلال أدوات البحث الميداني وتحليل البيانات.
5. تقديم توصيات عملية لتحسين الهياكل الإدارية بما يساهم في تعزيز فعالية عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات القطاع الحكومي.

تساؤلات الدراسة

يمكن تلخيص مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما مستوى تأثير تطوير الهياكل الإدارية على تحسين جودة اتخاذ القرار في مؤسسات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية؟

ويندرج من هذا التساؤل بعض الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

1. ما هي السمات والخصائص التنظيمية التي تميز الهياكل الإدارية في مؤسسات القطاع الحكومي؟
2. إلى أي مدى تسهم عمليات تطوير الهيكل الإداري (مثل تقليص الهرمية أو تفويض الصلاحيات) في تحسين أداء المؤسسة؟
3. ما أهم العوامل التنظيمية والإدارية التي تؤثر على جودة اتخاذ القرار داخل مؤسسات القطاع الحكومي؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير الهياكل الإدارية وجودة اتخاذ القرار في مؤسسات القطاع الحكومي؟
5. ما التصورات أو الممارسات المثلى التي يمكن تبنيها في تطوير الهيكل الإداري لدعم فعالية اتخاذ القرار؟

فروض الدراسة:

تعتمد الدراسة على اختبار الفرضان الرئيسيان الآتي:

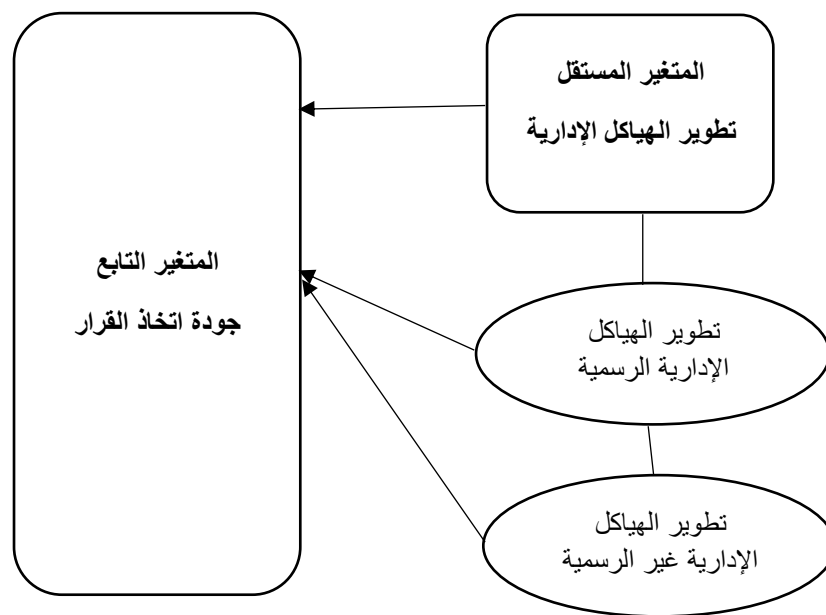
1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير الهياكل الإدارية وجودة اتخاذ القرار في مؤسسات القطاع الحكومي.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية بعض الفرضيات الفرعية التي تتمثل في الآتي:

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لتطوير الهياكل الإدارية الرسمية على تحسين جودة اتخاذ القرار في مؤسسات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لتطوير الهياكل الإدارية غير الرسمية على تحسين جودة اتخاذ القرار في مؤسسات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة نحو متغيري الدراسة (تطوير الهياكل الإدارية وجودة اتخاذ القرار) تعزي للمتغيرات الشخصية.

نموذج الدراسة:



منهجية الدراسة

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: تطوير الهياكل الادارية

المتغير التابع: تحسين جودة اتخاذ القرار

المنهجية وطرق البحث:

منهج الدراسة:

سوف تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال التعبير الكمي والنوعي عنها.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة من جميع العاملين بمؤسسات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية بجميع مستوياتهم الوظيفية، وسيقوم الباحث بتوزيع الاستبانة إلكترونياً من خلال تطبيق (Google Forms) وجمع أكبر عدد من أفراد مجتمع الدراسة العاملين بمؤسسات القطاع الحكومي بالسعودية بصورة عشوائية.

أدوات الدراسة:

سوف تستخدم هذه الدراسة الاستبانة كأداة بحثية بهدف دراسة العلاقة بين تطوير الهياكل الادارية وتحسين جودة اتخاذ القرار، وسوف تتمثل البيانات الأولية لعينة الدراسة فيما يلي:

1. النوع: (ذكر - أنثى).
2. المسمى الوظيفي (عامل- موظف- مدير)
3. سنوات الخبرة (أقل من 10 سنوات- من 10 - 20 سنة - 20 سنة فأكثر).

أما محاور الاستبانة فتتمثل فيما يلي:

1. المحاور الأول: تطوير الهياكل الإدارية ويشمل الأبعاد التالية:
 - تطوير الهياكل الإدارية الرسمية
 - تطوير الهياكل الإدارية غير الرسمية
2. المحور الثاني: تحسين جودة اتخاذ القرار.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

(1) **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية للدراسة في العاملين بمؤسسات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية من العاملين والموظفين والاداريين.

(2) **الحدود المكانية:** سوف يتم تطبيق أداة الدراسة في مؤسسات القطاع الحكومي بالسعودية.

(3) **الحدود الزمانية:** سوف يتم تطبيق أداة الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 1446هـ.

(4) **الحدود الموضوعية:** سوف تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في تطوير الهياكل الإدارية وتحسين جودة اتخاذ القرار.

إجراءات التحليل الاحصائي

من خلال الاعتماد على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة بيانات الدراسة، ومن أجل تحليل بيانات الدراسة سيتم استخدام مؤشرات الإحصاء الوصفي والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة.

- المتوسط الحسابي: للتعرف على ارتفاع أو انخفاض في ترتيب الفقرات حسب استجابات أفراد المجتمع، ويفيد أيضاً أعلى متوسط حسابي.

- الانحرافات المعيارية: يظهر مدى التباين المنطقي للحالات والتجانس بين مفردات المجموعة، ويفيد أيضاً في ترتيب الفقرات في حال تساوي المتوسطات.

- معامل ألفا كرونباخ: من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة.

- الانحدار الخطي البسيط : وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل التباين أحادي الاتجاه : وذلك للمقارنة بين متوسطات عدة مجموعات مستقلة لمعرفة ما إذا كانت الفروق بين هذه المتغيرات الشخصية للدراسة

الحالية عند مستوى دلالة معينة وذلك للمقارنة بين متوسطات الآراء حسب المتوسطات الإحصائية.

مخطط مقترح البحث

أولاً.. تطوير الهياكل الإدارية

مفهوم تطوير الهيكل الإداري

أهمية تطوير الهيكل الإداري

أهداف تطوير الهيكل الإداري

أنواع تطوير الهيكل الإداري

مخاوف تطوير الهيكل الإداري

ثانياً.. تحسين جودة اتخاذ القرار

مفهوم عملية اتخاذ القرار وجودة اتخاذ القرار

أهمية عملية اتخاذ القرار

مراحل عملية اتخاذ القرار

أدوات تحسين جودة اتخاذ القرار

العوامل المؤثرة على جودة اتخاذ القرار

جدول المحتويات

1	المقدمة:
4	مشكلة الدراسة:
7	أهمية الدراسة:

أهداف الدراسة:	8.....
تساؤلات الدراسة	8.....
فروض الدراسة:	9.....
نموذج الدراسة:	10.....
منهجية الدراسة	10.....
متغيرات البحث:	10.....
المنهجية وطرق البحث:	11.....
منهج الدراسة:	11.....
مجتمع الدراسة:	11.....
أدوات الدراسة:	11.....
حدود الدراسة:	11.....
إجراءات التحليل الاحصائي	12.....
مخطط مقترح البحث	13.....
المراجع:	14.....

المراجع: أولاً.. المراجع العربية

1. ال بريك، عبد الله بن مبارك حسين (2018)، التنظيم الإداري وعلاقته بكفاءة اتخاذ القرار في مجال العمل الاجتماعي التطوعي: دراسة تحليلية، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين، العدد 59، المجلد 3.

2. بالصاديق، سامية بنت عوض بت عبدالله بن سالم (2019)، الأبعاد البنائية للتنظيم واتخاذ القرار في العمل الإداري: دراسة ميدانية مطبقة على عمادة شؤون الطلاب بجامعة السلطان قابوس، جامعة عين شمس، كلية الآداب، مج47.
3. تكاربي، هيفاء رشيدة. (2020). الهيكل الإداري المكلف بإدارة الأوقاف في التشريع الجزائري. آفاق علمية، 12(5)، 470-492.
4. خضري، ريان وسفياني، اميرة (2022)، التطوير التنظيمي ودوره في تحسين جودة الأداء المؤسسي: دراسة ميدانية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية قالمة، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر.
5. الزهراني. (2023). التطوير التنظيمي وأثره على أداء العاملين. مجلة القراءة والمعرفة، 23(262)، 177-208.
6. عبد العاطي عبد السلام، حماده رشدي. (2022). مداخل التطوير التنظيمي لإدارة المدرسية. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 37(1)، 653-674.
7. عبدالرازق امين. (2025). التطوير التنظيمي وتحسين الأداء المؤسسي للعاملين بإدارات التضامن الاجتماعي. دراسات في الخدمة الاجتماعية، 69(2)، 285-328.
8. عبدالسلام محمد عبدالسلام الكبار. (2023). التطوير التنظيمي في المنظمات الحكومية. مجلة الاصاله، 3(8).
9. محمود محمد عليق، مبروكة. (2024). التطوير التنظيمي وجودة الخدمات بالمنظمات غير الحكومية. دراسات في الخدمة الاجتماعية، 65(3)، 789-832.
10. محمود محمد عليق، و مبروكة. (2024). التطوير التنظيمي وجودة الخدمات بالمنظمات غير الحكومية. دراسات في الخدمة الاجتماعية، 65(3)، 789-832.

11. نواصر، سـنينة (2017). التطوير الإداري وأثره على الأداء الوظيفي للعاملين: مقارنة سوسيو تنظيمية ميدانية لمصاحـة الحالة المدنية ببادية غرداية، مذكـرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاـيمي، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم اجتماع، جامعة غرداية.

ثانياً.. المراجع الأجنبية

1. Rosita, S., Tialonawarmi, F., & Yacob, S. (2023). The impact of leader power on organizational development: a strategic approach to decision-making. Business: Theory and Practice, 24(2), 557-570.
2. Gachet, Alexandre, and Patrick Brézillon. 2012. "Organizational Structures and Decision Making Processes: A Multi-Level Model." Journal of Decision Systems 14 (1-2): 9-37. <https://doi.org/10.3166/jds.14.9-37>
3. dos Santos, A. A. V., Silva, R., Medeiros, H. d. S., & Filho, T. A. d. S. (2020). Organizational structure and its influence on decision-making: A bibliometric analysis. International Journal for Innovation Education and Research, 8(11), 489-???. <https://doi.org/10.31686/ijier.vol8.iss11.2778>